فلسطين فى مجلس الوزراء المصرى
من ١٩٢٢ حتى انتفاضة البراق ١٩٢٩

د . عادل حسن غنيم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة عين شمس

فلسطين فى مجلس الوزراء المصرى
من ١٩٢٢ حتى انتفاضة البراق ١٩٢٩

انفصلت مصر عن الدولة العثمانية انفصالاً فعليًا منذ الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ ، وتعرضت لمشاكل خاصة من جراء هذا الاحتلال ، ولهذا لم تلتفت مصر إلى ما كان يحدث فى البلاد العثمانية بوجه عام وفى البلاد العربية بوجه خاص ، وبقيت مصر خارجة عن جميع التيارات السياسية التى كانت تسود البلاد العربية حتى معاهدة لوزان تقريبًا [١] .

وكان موقف مصر من الدولة العثمانية ـ بعد الاحتلال البريطانى ـ مختلفًا عن موقف العرب فى المشرق كل الاختلاف ، فقد كانت مصر ترى فى الدولة العثمانية معينًا لها ضد الاحتلال البريطانى فى حين كانت الدولة العثمانية فى نظر العرب فى المشرق هى مصدر الاستعباد والإرهاق ، ولاشك أن ظروف مصر وظروف المشرق كانت تضطر كل منهما اضطراراً للوقوف موقفين متعارضين .

فلما كانت الحرب العالمية الأولى وكانت الثورة العربية ضد الدولة العثمانية تأثر الرأى العام فى مصر لموقف العرب فى المشرق المعادى لدولة الخلافة التى كانت فى نظر المصريين عندئذ رمزًا دينيًا ووسيلة معنوية لربط العالم الإسلامى وتوحيده .

فلما وضعت الحرب أوزارها وتكونت الدول الجديدة فى المشرق ، شعر المصريون بغضاضة ، وآمنوا بسوء نية الحلفاء ، وترتب على ذلك إساءة فهم لما صدر عن ملوك العرب من أعمال وسياسة وما قام به العرب من حركات مختلفة ، واستولى على الرأى العام المصرى شكوك مصدرها العطف الشديد والألم المرير لرؤية أعضاء الوحدة العربية مفككين مبعثرين فى ظل الاستعمار الأوربى فى حين أنهم كانوا موحدين فى ظل الحكم العثمانى [٢] .

وبالإضافة إلى هذا فقد كانت هناك فكرة خاصة تملك على المصريين قلوبهم وعقولهم هى فكرة الفرعونية والحرص على أن تبقى الوحدة المصرية سليمة من كل تأثير ، فلما وضعت الحرب أوزارها وبدأ التفكير فى سن قانون خاص للجنسية المصرية كتبت مقالات عديدة نادت بضرورة إغلاق باب الجنسية إغلاقًا محكمًا فى وجه العثمانيين السابقين[٣] .

وكان من الطبيعى أن تتجلى الحقائق بمرور الوقت وأن تجد مصر نفسها بعد معاهدة لوزان مجاورة لعدة دول ووحدات سياسية انفصلت عن السلطنة العثمانية المنقرضة بصورة نهائية ، وكان من الطبيعى أن تتأسس بين مصر وبين تلك الوحدات السياسية علاقات قنصلية سياسية واقتصادية وثقافية . وأن تتعرف مصر على أوضاع تلك البلاد شيئًا فشيئًا ، وأن تتنبه إلى روابط التاريخ واللغة والتقاليد التى تربطها بها . وكان من الطبيعى أن تشعر مصر فى آخر الأمر بأن هناك رابطة تسترعى النظر والاهتمام فى تلك المرحلة ، هى رابطة القومية العربية التى أخذت مصر تهتم بقضاياها خلال الربع الثانى من القرن العشرين لاسيما بعد منتصف العقد الثالث منه[٤] .

ونتيجة لعدم وضوح الأمور فى تلك المرحلة فقد كان بعض أهالى مصر ينظرون إلى الحركة الصهيونية بعد الحرب العالمية الأولى كحركة يقصد منها رفع الحيف عن شعب مظلوم وجمع شتات اليهود المشردين لينعموا فى فلسطين بما حرموه فى غيرها من البلاد[٥] . وكان أمراً طبيعيًا فى ذلك الوقت أن يقابل وفد من كبار الإسرائيليين فى القاهرة المندوب السامى البريطانى ومعتمدى الحلفاء فى القاهرة معربين لهم عن شكر يهود مصر على تحقيق أمانى الشعب اليهودى[٦] . كما كان أمرًا عاديًا أيضًا أن تنشر جريدة المقطم فى ذلك الوقت مقالات افتتاحية تطمئن فيها أهل فلسطين إلى الحركة الصهيونية وتعدد لهم فوائدها ومزاياها ، «ولذلك كله لا نرى سببًا كافيًا للخوف من أن الإسرائيليين يبتاعون أراضى البلاد الزراعية ويزاحمون أهلها فى الزراعة ، وكل ما لدينا من الأدلة يدلنا على أن الذين يهاجرون إلى فلسطين

من الإسرائيليين سيكونون قلالا ، وإنهم إن زاحموا أهل البلاد مزاحمة فعالة فإنما يكون ذلك فى التجارة لأن البيوت المالية تمدهم بالمال بسهولة . ولكن هذه المزاحمة ستنهض همم أهالى البلاد ، ولا يبعد أن تكون الغلبة لهم أخيرًا لأنهم ليسوا دون الإسرائيليين همة ونشاطًا ، وهم العدد الأكبر ، ومنافسة الغير لهم تزيد ارتباط بعضهم ببعض»[٧] .

بل إن قيادة الحركة الوطنية فى مصر فى تلك المرحلة لم تكن تعير مسائل فلسطين أى اهتمام . فلقد سئل سعد زغلول أثناء وجوده فى لندن لعرض القضية المصرية عن خطة الوفد المصرى من ناحية فلسطين وسوريا وعلاقة المسألة المصرية بمسألتيهما فأجاب « إن مسألة فلسطين وسورية خارج عن مسألتنا وعن دائرة نظرنا فلا دخل لنا فيها»[٨] .

وكان بعض الذين يفدون إلى مصر من زعماء البلاد العربية يقابلون سعد زغلول باشا وآخرين من رجال السياسة والأدب والصحافة ، لكنهم لم يجدوا اهتمامًا بارتباط مصر بالأمم العربية حتى قيل أن سعد زغلول باشا قال لبعض الزعماء السوريين الذين كانوا يقابلونه « إن مصر مشغولة بقضيتها عن قضايا البلاد الاخرى ، وأنه من الواجب على الأمم العربية أن تقصر كل أمة همها على ترقية شأنها وحل مشكلاتها بما يناسبها حتى إذا وصلنا يومًا إلى حل مشاكلنا وتحقيق آمالنا أمكننا بعد ذلك أن نتقارب ونتفاهم ونضع أساس الرابطة العربية»[٩] .

فاهتمامات مصر فى بداية العشرينيات من القرن الماضى كانت منصرفة إلى قضيتها الاستقلالية وحدها . لكن هذا لم يكن حكمًا عامًا ، بل نجد بين الحين والحين مقالات فى الصحف تثير الاهتمام بالمسألة الفلسطينية « حياكم اللّه آل فلسطين ، ومعذرة لنا إذا صرفتنا الحوادث المتتابعة فى بلادنا عن القيام بالواجب نحوكم على ما كنا نريد»[١٠] . لكن أكثر المهتمين بالحوادث الفلسطينية فى تلك السنوات كانوا من رجال الجمعيات الدينية من المصريين الذين كانوا ينظرون إلى

المسألة الفلسطينية نظرة دينية بحتة ، وعلى رأس تلك الجمعيات جمعية تضامن العلماء التى كان يرأسها محمد فرج المنياوى[١١] .

وكانت جمعية تضامن العلماء تعقد اجتماعات كثيرة من أجل قضية فلسطين وترفع الالتماسات إلى ملك مصر للتدخل لحل المسألة الفلسطينية ، أو ترسل الاحتجاجات إلى المندوب السامى البريطانى فى مصر منبهة إلى تفاقم الخطر اليهودى ، لكنها كانت تشير فى احتجاجاتها إلى أن المسألة الفلسطينية مسألة دينية أكثر منها سياسية[١٢] ، وهو ما يؤكد عدم إدراك لحقائق الأمور فى فلسطين فى ذلك الوقت ، حيث أن القضية الفلسطينية سياسية بالدرجة الأولى وإن كان لها جوانب دينية .

وتشهد تلك السنوات نشاطًا كبيرًا ليهود مصر مساهمة منهم فى خدمة الوطن القومى اليهودى فقد كانوا يقيمون حفلات يعرضون فيها أفلامًا عن فلسطين الجديدة ، بعد أن يمهدوا لها بإعلانات ضخمة تغطى جدران الشوارع الرئيسية ، ويبدءون الحفل بنشيدهم المعروف فى فلسطين «هاتكفا» ثم يعرضون لوحة تبين بعض أغراض الصهيونية ، ثم يتبعوها بصور لزعماء الصهيونية ، من أمثال جابوتنسكى ومهاجرى اليهود عند هجرتهم إلى فلسطين ، وحياة المهاجرين فى بناء فلسطين الجديدة ، وفى أثناء الاستراحة يقوم أحد كبار يهود مصر بإلقاء خطبة رنانة يتخللها تلميحات إلى طلب التبرع لمساعدة الوطن القومى اليهودى[١٣] .

وكانت العلاقات عادية بين أندية مصر وبين الأندية اليهودية فى فلسطين ، فكثيرًا ما ذهبت فرق رياضية مصرية للاشتراك فى البطولات التى تقام بتل أبيب ، غير أن معظم تلك الفرق كانت تسافر باعتبارها فرقًا ممثلة للحكومة المصرية وليست فرقًا شعبية أو فرق أندية[١٤] .

وفى هذا الإطار الذى أوضحته من انشغال المصريين بقضيتهم الوطنية وعدم إعطائهم اهتمامًا كافيًا لما يحدث فى فلسطين ـ خاصة من جانب الحكومة

المصرية ـ يمكن تصور نوع الموضوعات التى كانت تشغل مجلس الوزراء المصرى بالنسبة لمجريات الأمور فى فلسطين .

وسنعرض فيما يلى بيانًا بالموضوعات الخاصة بفلسطين والتى عرضت على مجلس الوزراء المصرى خلال سنوات العشرينيات منذ صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وحتى انتفاضة البراق فى أغسطس ١٩٢٩ مما سيساعدنا فى النهاية على حسن تقييم الموقف . ولعل من المناسب أن نتابع الوزارات المختلفة خلال تلك المرحلة لنرى ما عرض عليها من موضوعات متعلقة بفلسطين :

وزارة عبد الخالق ثروت الأولى (أول مارس إلى ٩ أبريل ١٩٢٢) :

عرض على تلك الوزارة موضوعان فقط متعلقان بفلسطين : الأول خاص بإعارة المستر بومان المفتش بوزارة المعارف إلى حكومة فلسطين سنة ثالثة حتى آخر أكتوبر ١٩٢٣ بناء على طلب حكومة فلسطين . وقد وافق المجلس على ذلك[١٥] .

والمستر بومان هذا هو الذى عينته حكومة فلسطين مديرًا لشئون التعليم بها فكان مديرًا استعماريًا من طراز فريد حيث عمل بمساعدة عدد من الخبراء الإنجليز على شاكلته على تحمل مسئولياتهم التى تتركز فى قتل الروح الوطنية فى نفوس الطلاب العرب وتسهيل إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين[١٦] .

وأما الموضوع الثانى فهو خاص بموافقة مجلس الوزراء على عقد اتفاق مؤقت بين الحكومة المصرية وحكومة فلسطين بشأن تسليم المجرمين لحين عقد اتفاق نهائى حرصاً على تسوية الأوضاع التى دعت فى ذلك الوقت إلى تبادل تسليم المجرمين[١٨] .

وزارة محمد توفيق نسيم باشا الثانية(*) (من ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ ـ ٩ فبراير ١٩٢٣) :

لم يعرض على مجلس الوزراء خلال حكم هذه الوزارة أى موضوع متعلق بفلسطين .

وزارة يحيى إبراهيم الأولى (من ١٥ مارس ١٩٢٣ ـ ٢٧ يناير ١٩٢٤) :

عرض على هذه الوزارة موضوع متعلق باليهود فى مصر وموضوعان متعلقان بفلسطين ، أما الموضوع الأول فهو خاص بموافقة مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزارة الداخلية على مشروع مرسوم بتجديد وتوسيع جبانة الإسرائيليين بمدينة بور سعيد[١٨] . وأما الموضوع الثانى بشأن موافقة مجلس الوزراء على مذكرة وزارة الخارجية بخصوص شروط المهاجرة إلى فلسطين عن طريق القطر المصرى[١٩] . بينما كان الموضوع الثالث متعلقًا باعتماد الوظائف التى يقتضيها إنشاء قنصليات ونيابات قنصليات فى عدد من المدن ومنها يافا[٢٠] .

وزارة سعد زغلول الأولى (من ٢٨ يناير إلى ٢٤ فبراير ١٩٢٤) .

لم يعرض على مجلس الوزراء خلال حكم هذه الوزارة أى موضوع يتعلق بفلسطين .

وزارة أحمد زيور الأولى (من ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ إلى ١٣ مارس ١٩٢٥)

لم يعرض على مجلس الوزراء خلال حكم هذه الوزارة آية موضوعات متعلقة بفلسطين .

وزارة أحمد زيور الثانية (من١٣ مارس ١٩٢٥ إلى ٧ يونيه ١٩٢٦) :

اتخذت تلك الوزارة عددًا من القرارات المتعلقة بفلسطين :

١ ـ الموافقة على تأليف لجنة للنظر فى أحسن الوسائل المؤدية إلى نجاح المراقبة فى رفح على جوازات السفر على الحدود الفلسطينية المصرية ، وفى تدبير النفقات اللازمة لإقامة المبانى وتعيين الموظفين اللازمين لهذا الغرض لمنع غير المرغوب فيهم من الدخول إلى القطر المصرى[٢١] .

٢ـ الموافقة على نقل قنصلية مصر فى حيفا إلى القدس[٢٢] .

٣ ـ الموافقة ـ طبقًا لنصوص الانتدابات والاتفاقيات التى أبلغتها دار المندوب

السامى للحكومة المصرية فى ٧ نوفمبر ١٩٢٥- على الاعتراف بالمركز الخاص للحكومة البريطانية فى فلسطين والعراق مع الاحتفاظ بما يكفل صيانة حقوق مصر الشرعية فيما يختص بالتخوم التى بينها وبين فلسطين ، وعلى تسجيل العهد الذى صرحت به الحكومة البريطانية بشأن عدم المطالبة بتطبيق نظام الامتيازات على الفلسطينيين أو العراقيين المقيمين أو المارين بمصر(٢٣) .

وكان المندوب السامى البريطانى قد أخطر الحكومة المصرية رسميًا بكتابه المؤرخ ٦ أكتوبر ١٩٢٥ بأن مجلس جمعية الأمم قد اعتمد نصوص الانتدابات التى تقوم بها الحكومة البريطانية فى فلسطين ، والاتفاقيات التى وضعتها هذه الحكومة بشأن العراق ، ودعا الحكومة المصرية إلى الاعتراف بالمركز الخاص لبريطانيا فيما يتعلق بهذين القطرين موضحًا أنه ليس فى نية الحكومة البريطانية المطالبة بتطبيق نظام الامتيازات على الفلسطينيين والعراقيين المقيمين فى مصر أو المارين بها .

ويتضح من عبارة وردت فى كتاب الحكومة المصرية إلى المندوب السامى البريطانى حرص الحكومة المصرية على عدم إجراء أى مساس على حدودها الدولية مع فلسطين « إلا أنه لما كان من المعلوم أن حدود فلسطين لم تكن معينة فى صك الانتداب على هذا القطر ، وكانت مقدمة هذا الصك تتضمن ما يفيد أن دولة الحلفاء العظمى ستباشر تعيينها فيما بعد ، فالحكومة المصرية مع اعترافها بالانتداب على فلسطين تبدى كل تحفظ بشأن حدود مصر مع فلسطين ، وهى الحدود التى لايمكن أن يلحقها مساس ما من جراء تعيين الحدود الفلسطينية»(٢٤) .

وقد أدركت إحدى الصحف الفلسطينية حقيقة ما يعنيه اعتراف حكومة زيور بالمركز الخاص لبريطانيا فى فلسطين ، فكتبت تقول إن وزارة زيور مطية للاستعمار ، وأنها لاتعبر عن رأى مصر والمصريين(٢٥) .

ومن الموضوعات المتعلقة بفلسطين ما وافق عليه مجلس الوزراء فى ٢ مارس ١٩٢٦ على ندب عبد الرحمن رضا باشا وكيل وزارة الحقانية والمسيو لينان ده

بلفون المستشار بقسم قضايا الحكومة للقيام بمهمة فى فلسطين[٢٦] .

لكن أهم ما تعرضت له وزارة زيور بشأن فلسطين هو ذلك القرار الذى اتخذته فى ٦ أبريل ١٩٢٥ بشأن انتداب أحمد لطفى السيد لحضور حفل افتتاح الجامعة العبرية فى فلسطين :

«قرر المجلس الموافقة على انتداب أحمد لطفى السيد بك مدير الجامعة المصرية لحضور حفلة افتتاح الجامعة العبرية بفلسطين نائبًا عن الحكومة المصرية ، وهى المهمة التى عهد إليه بها وزير المعارف العمومية بداعى السرعة دون انتظار قرار من مجلس الوزراء»[٢٧] .

وقد أثار هذا الموضوع كثيرًا من الجدل والمناقشة حول علاقة مصر بفلسطين ، والدوافع التى كانت وراء اتخاذ مجلس الوزراء المصرى لهذا القرار ، وعما إذا كان لطفى السيد مدركًا لخطورة ما أقدّم عليه فى هذا الوقت ، وهل كان الحفل علميًا بحتًا أم كان ذا أبعاد سياسية . . . إلى غير ذلك من التساؤلات التى طرحت فى حينها ، وأثيرت فى أعقابها وماتزال تطرح بين وقت وآخر كلما أثير الحديث حول اتجاهات مصر العربية .

فلقد احتفل اليهود فى اليوم الأول من أبريل عام ١٩٢٥ بافتتاح الجامعة العبرية فى القدس ، واستخدموا كل وسائل الدعاية لهذه الاحتفالية ، فأذاعوا خبرها فى العالم كله ، ودعوا لحضورها كل الجامعات بما فى ذلك الجامعة المصرية[٢٨] .

وكان اليهود ينظرون إلى جامعتهم على أنها المعهد الذى ستبزغ منه شمس الروح الإسرائيلية ، والذى سيعمل على أن تكون اللغة العبرية لغة علمية يضع بها علماؤهم فى جامعات العالم مؤلفاتهم ، ويعتبرونها الرابطة العقلية التى تضم شمل اليهود وتوجه اهتمامهم نحو فلسطين .

وأما الفلسطينيون فكانوا ينظرون إلى الجامعة العبرية على أنها من عوامل الفتك

بقوميتهم ، ويستندون فى ذلك إلى أن القائمين بأمر تلك الجامعة قد ميزوا اللغة العبرية على ماسواها ، بل إن العرب قد ذهبوا إلى حد القول أن افتتاح الجامعة العبرية لم يكن سوى مظهر من مظاهر الدعاية التى يلجأ إليها الصهيونيون ليوهموا العالم أنهم مستقرون فى فلسطين[٢٩] .

ومن هذا المنطق فقد سارعت الجمعيات الإسلامية والمسيحية بفلسطين - قاعدة النشاط الوطنى فى البلاد - كما سارعت الشبيبة العربية بيافا إلى إرسال برقيات إلى رئيس الوزارة المصرية ووزارة المعارف والجامعة المصرية والوفد المصرى والحزب الوطنى والرابطة الشرقية وبعض الصحف المصرية ترجو عدم إيفاد مندوب من الحكومة المصرية لحضور ذلك الاحتفال« عزم الحكومة المصرية على الاشتراك بحفلة افتتاح الجامعة اليهودية طعن فلسطين العربية فى الصميم ، نستحلفكم بأقدس الروابط بين القطرين الشقيقين أن تعدلوا فلا يسجل التاريخ على مصر الناهضة اشتراكها فى عمل يرمى إلى القضاء على القومية العربية فى فلسطين»[٣٠] .

واهتمت جمعية الرابطة الشرقية فى مصر بهذا الموضوع فزار وفد من رجالها لطفى السيد قبل سفره إلى فلسطين بأيام لإفهامه حقيقة الوضع فقال« هذه حفلة علمية لا بأس بها» ، فأجابوه أن أهل فلسطين لا يمانعون من الوجهة العلمية ، ولو كانت الحفلة قبل زيارة بلفور لفلسطين أو بعدها لما اعترضوا ، ولكنها فى تلك الظروف ولاعتبارات كثيرة تعتبر حفلة سياسية ، ولكنه أصر على موقفه[٣١] .

وأقيمت حفلة الافتتاح فى اليوم الأول من أبريل ١٩٢٥ وحضرها أحمد لطفى السيد ومحمود عزمى نيابة عن الحكومة المصرية[٣٢] . وألقى لطفى السيد كلمة فى اليوم الثانى فى حفلة مندوبى الجامعات حيا فيها الجامعة العبرية باسم الحكومة المصرية راجيًا لها التوفيق فى مسألة مقارنة اللغات السامية التى تساعدها بيئتها عليها[٣٣] .

وقد كان لهذه الحادثة أسوأ الأثر فى نفوس عرب فلسطين ، وأرسلت

احتجاجات عديدة إلى الحكومة المصرية ، وكتبت عشرات المقالات حول هذا الموقف وظلت الصحف الفلسطينية سنوات عديدة تشى إلى تلك الحادثة باعتبارها جرمًا كبيرًا ارتكبته الحكومة المصرية فى حق أهل فلسطين ، بل إن ضمير الشعب الفلسطينى اهتز من هذا الموقف وهذا هو الشاعر إسكندر الخورى البتجالى ينبه الفيلسوف الكبير إلى أثر فعلته فى النفوس ، فيقول مخاطبًا اللورد بلفور الذى شهد حفلة الافتتاح :

يالورد مالومى عليك فأنت أصل الفاجعة
لومى على مصر تمد لنا أكفا صافعة
وتجئ تشهد حفلة فيها السموم الناقعة
يا سيد قد جئتنا وقلوب قومك هالعة
وشهدت جامعة المطا مع لا العلوم النافعة
أوهمتم الأعداء إنا أمة متقاطعة
لا تشمتوا أمما غدت فينا وفيكم طامعة [٣٤]

ولاشك أن الشاعر قد أصاب فى نقطة وأخطأ فى أخرى ، أصاب فى قوله إن الصهاينة لايطمعون فى فلسطين وحدها بل فى مصر أيضًا ، لكنه أخطأ فى لومه على مصر ، والمفروض أن يوجه لومه إلى الحكومة المصرية التى أوفدت لطفى السيد لحضور ذلك الاحتفال ، لكن ربما كان وزن الشعر قد اضطره إلى استخدام كلمة «مصر» على غير قصد منه . ومن يتابع الصحافة العربية فى مصر فى ذلك الوقت ، يلاحظ أن بعض المصريين كانوا ينتقدون موقف الحكومة المصرية وعلاقتها بيهود فلسطين وعدم محافظتها على مشاعر عرب فلسطين « إن يدًا جافة لاتتصل بحياة مصر ولا بقلبلها تمثل لكم من آن لآخر مصر فى صورة من لا يحس بألمكم ، واللّه يعلم ويجب أنكم تعلمون أن مصر بريئة من كل حركة مصطنعة لاتتصل بعقلها وقلبها ، فهى الشقيقة الناهضة المخلصة»[٣٥] .

وعلى أية حال فقد استفادت الصهيونية من حضور المندوب المصرى أدبيًا فاستغلته أحسن استغلال حتى أن شركة رويترز لم تذكر ممن حضروا تلك الحفلة إلا اسم لطفى السيد ، وقالت جريدة بالستين ويكلى الصهيونية إن حضور مندوب مصر هذه الحفلة دليل على أن مصر المسلمة العاقلة لاترى فى الصهيونية ما يراه أهل فلسطين[٣٦] .

وقد بذلت محاولات لتبرير موقف لطفى السيد وتخفيف أثره فى النفوس . فقد أدلى حافظ عفيفى أثناء وجوده بفلسطين فى أبريل ١٩٢٥ بحديث صحفى قال فيه إن الأستاذ لطفى السيد موظف من موظفى الحكومة فهو لا يملك حق القبول أو الرفض ، وأن الحكومة لم تكن تعلم من أمر الدعوة غير كونها من معهد علمى ، وأن برقيات الاحتجاج التى أرسلت من فلسطين وصلت يوم سفر لطفى السيد فلم يكن عند الحكومة وقد لتدارك الأمر ، وأن المصريين كانوا يجهلون أن المقصود من الدعوة هى الدعاية السياسية ، ولو علموا بذلك لما سمحوا بإرسال من يمثل جامعتهم[٣٧] .

ولكن المسألة فى تقديرى ليست مسألة أن لطفى السيد موظف من موظف الحكومة لايملك حق الرفض أو القبول ، فلو كان لطفى السيد مقتنعًا بعدم الذهاب إلى الاحتفال لصمم على موقفه مهما كان الأمر . لقد استقال لطفى السيد عام ١٩٣٢ دفاعًا عن استقلال الجامعة عندما أبعدت وزارة صدقى الدكتور طه حسين من الجامعة ، وكان يمكن أن يقدم استقالته لو أصرت الحكومة المصرية على سفره إلى القدس ، لكنه لم يفعل ذلك ، ليس لأنه موظف كما يقول حافظ عفيفى بل لأنه كان يجهل أهداف الصهيونية . ولم يكن هذا هو موقف لطفى السيد وحده بل كان ذلك موقف كثير من المثقفين المصريين ، فلم يكن هناك وعى كاف بحقيقة الصهيونية ولم يكن هناك إدراك للتحالف القائم بينها وبين الاستعمار الإنجليزى . فهذا هو حافظ عفيفى نفسه يدلى فى حديثه المشار إليه برأيه فى وعد بلفور فيقول «إنكم تعطون لوعد بلفور أهمية أكثر مما يستحق ، والأمر لإلغائه بيدكم ، فقد تبين لى بعد الدرس أنكم إذا امتنعتم عن بيع الأراضى الزراعية فقد ألغيتم الوعد بطبيعة

الحال» وهو كلام ينم عن عدم فهم لحقيقة الموقف فى فلسطين فى ذلك الوقت ، فحتى لو امتنع أهل فلسطين عن بيع أراضيهم لليهود فإن حكومة الانتداب كانت تستطيع إجبارهم على بيعها بطرق غير مباشرة ـ وهذا ماحدث فعلاً ـ وذلك بإنزال سعر المحاصيل أو بفرض ضرائب جديدة أو باتباع وسائل أخرى تضطر الفلاح رغم أنفه إلى بيع أراضيه . فلم يكن الأمر أمر امتناع عن بيع الأرض فقط ، بل كان بالدرجة الأولى إيجاد الظروف المناسبة التى تساعد الفلاح على الاحتفاظ بأرضه ، وهى مسئولية حكومة الانتداب التى تخلت عنها عامدة نتيجة تصميمها على إقامة الوطن القومى اليهودى ، وهذه الحقيقة الهامة وهى تبنى بريطانيا لهذه السياسة كانت غير واضحة طوال العشرينيات ليس بالنسبة للرأى العام فى مصر والبلدان العربية فقط بل أيضًا بالنسبة للكثيرين من رجالات فلسطين ، ولم يكن أكثر المصريين فى ذلك الوقت يعرف شيئًا عن حقيقة الموقف فى فلسطين ولا عن أغراض الصهيونية . فقد ألقى أحد أبناء فلسطين فى الجامعة الأمريكية بمصر فى ذلك الوقت محاضرة عن فلسطين لزملائه وأساتذته ، وكتب بعدها لصحيفة فلسطين يحدثها عن أثر تلك المحاضرة فى نفوس إخوانه المصريين « فرأيت الحماس الشديد يتطاير كالشرر من عيونهم ، وعلمت حينئذ أن الشئ الوحيد الذى ينقصنا لتوطيد العلاقات والصداقة بيننا وبين مصر هو الدعوة الحقة وشرح حقيقة الواقع فى فلسطين»(٣٨) .

لكن هذا الأثر لم يكن شاملاً موقف الحكومة المصرية فى أعقاب احتجاجات عرب فلسطين على اشتراك لطفى السيد فى احتفالات الجامعة العبرية بالقدس فى أبريل ١٩٢٥ ، فلم يكن ذلك كافيًا لتنبيه حكومة مصر إلى تغيير خطتها فى أعقاب أثر هذه الزيارة تجاه التعاون المستمر مع يهود فلسطين دون محاولة لإيجاد علاقات مماثلة مع عرب فلسطين . ففى أواخر مارس ١٩٢٦ جاء لزيارة مصر وفد من الأساتذة والطلاب اليهود فاحتفت بهم الحكومة المصرية وأوفدت مندوبًا لاستقبالهم ودعتهم للإقامة على نفقتها(٣٩) . ثم أرسلت بعد ذلك عددًا من المدرسين المصريين لزيارة فلسطين ردًا على زيارة الوفد اليهودى للبلاد(٤٠) .

لكن أول وفد فلسطينى يمثل عرب فلسطين تمثيلاً حقيقيًا ذهب إلى مصر فى منتصف أبريل ١٩٢٨ ، وكان يضم عشرين من مفتشى ونظار وأساتذة المدارس العربية فى فلسطين وقد احتفت الحكومة المصرية بهم احتفاء باهرًا ، وأقام لهم الشمسى باشا وزير المعارف مأدبة فاخرة ، كما رحبت بهم الصحافة المصرية وأمير الشعراء وتركت زيارة الوفد أثرًا طيبًا فى نفوس المصريين[٤١] .

وزارة عدلى يكن الثانية (من ٧ يونيه ١٩٢٦ إلى ٢١ أبريل ١٩٢٧) :

كان من الطبيعى فى أعقاب اعتراف الحكومة المصرية بمركز بريطانيا الخاص فى فلسطين أن تكون سياسة الحكومة المصرية مع يهود مصر متسقة مع هذه السياسة . ففى ٢٠ يناير وفى اجتماع برئاسة الملك فؤاد وافق مجلس الوزراء المصرى على طلب اللجنة المالية برد مبلغ ٣٦٧٫٥ جنية إلى رئيس الاتحاد الإسرائيلى للتعليم ، وهو قيمة الرسوم التى دفعها لتسجيل عقد شراء منزل بشارع محرم بك بالإسكندرية مساحته ٤٤١٨ ذراعًا مربعًا لحاجة المدرسة التابعة للاتحاد للمنزل المذكور[٤٢] .

ولم يمض أسبوع آخر حتى وافق مجلس الوزراء بجلسته فى ٢٧ يناير ١٩٢٧ على اقتراح وزارة الداخلية بتعيين يوسف أصلان قطاوى باشا وزير المالية سابقًا عضوًا بمجلس الشيوخ فى مكان خلا باستقالة أحد الأعضاء[٤٣] .

وزارة عبد الخالق ثروت باشا الثانية (من ٢٥ أبريل ١٩٢٧ إلى ١٦ مارس ١٩٢٨)

وتتابع وزارة عبد الخالق ثروت سياسة وزارة عدلى يكن فى تأكيد تعاونها مع الإدارة البريطانية المنتدبة فى فلسطين ، حيث وافق مجلس الوزراء فى ٣١ مايو ١٩٢٧ فى جلسة رأسها الملك على طلب وزارة الداخلية الموافقة على الإجراءات المطلوبة للقبض على المتهمين اللاجئين للأراضى المصرية أو الفلسطينية ، وأقر نص الرد الذى تنوى وزارة الخارجية إرساله إلى دار المندوب السامى البريطانى ، على أن تقوم وزارة الخارجية بإجراء اللازم للحصول على موافقة حكومة فلسطين على

تلك الإجراءات[٤٤] . وكان من المفهوم أن تلك الإجراءات تشمل المتهمين السياسيين .

وكان من الأمور الطبيعية فى ذلك الوقت أن يعامل اليهود كمواطنين . فمن المسائل التى أقرها مجلس الوزراء بجلسته فى ٣ ديسمبر ١٩٢٧ تعيين الدكتور إسرائيل ولفنسون معيدًا للغتين العبرية والسريانية بكلية الآداب للجامعة المصرية فى الدرجة السادسة بماهية شهرية قدرها ١٥ جنيهًا على ربط الدرجة الرابعة المخصصة للوظيفة نظرًا لما لديه من الشهادات القيمة ، ولأنه باشر هذا التعليم بنجاح مدة طويلة فضلاً عن اشتغاله فى الجامعة المصرية القديمة[٤٥] .

وزارة مصطفى النحاس باشا الأولى (من ١٦ مارس إلى ٢٥ يونيه ١٩٢٨) :

١ ـ موافقة مجلس الوزراء فى ١١ أبريل ١٩٢٨ على إعارة المستر الفريد لوكاس الكيماوى بمصلحة الآثار التاريخية المصرية إلى مصلحة الآثار بفلسطين لمدة عشرة أيام خلال شهرى فبراير ومارس ١٩٢٨ للعمل فى ترميم تمثال أثرى ببيت المقدس (أورشليم)[٤٦] .

٢ ـ موافقة مجلس الوزراء فى ٢٣ مايو ١٩٢٨ فى جلسة رأسها الملك فؤاد على إبرام اتفاقين : الأول اتفاق تجارى مؤقت بين الحكومتين المصرية والفلسطينية على أساس معاملة الدولة الأكثر امتيازًا . أما الاتفاق الثانى فهو خاص بتبادل تنفيذ الأحكام فى المواد المدنية والتجارية[٤٧] .

وزارة محمد محمود الأولى (من ٢٥ يونيه ١٩٢٨ إلى ٢ أكتوبر ١٩٢٩) :

وافق مجلس الوزراء فى ١٤ أغسطس ١٩٢٨ على :

١ ـ فتح اعتماد إضافى فى ميزانية وزارة الخارجية لإنشاء وظائف جديدة ببعض المفوضيات والقنصليات فى الخارج ومنها وظيفة أمين محفوظات بالمأمورية القنصلية بحيفا[٤٨] .

٢ ـ وافق مجلس الوزراء فى ١٣ سبتمبر ١٩٢٨ على الاتفاق التجارى المؤقت الذى عقد بين مصر وفلسطين[٤٩] .

٣ ـ وافق المجلس فى ٢٧ أكتوبر ١٩٢٨ على إنشاء محطة للتلغراف اللاسلكى على حدود مصر الشرقية[٥٠] .

٤ ـ وافق المجلس فى نفس التاريخ على إصدار الاتفاق التجارى المؤقت الذى عقد بين مصر وفلسطين والعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية[٥١] .

٥ ـ قرر مجلس الوزراء بجلسته فى ١٦ مارس ١٩٢٩ التمسك بالاتفاق المعقود بين الحكومتين المصرية والفلسطينية بشأن تبادل العملة المصرية الفضية[٥٢] .

وترجع تفاصيل الموضوع إلى أنه فى أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها لم يكن لفلسطين عملة خاصة بها ، فكان يتداول فيها العملة المصرية ـ سواء الورقية منها أو الفضية ـ إلى أن قررت حكومتها سك عملة جديدة خاصة بها ، وردت إلى البنك الأهلى أوراقا بقيمتها الاسمية ، ثم طلبت من الحكومة المصرية استرداد عملتها الفضية بقيمتها الاسمية . وبعد مباحثات اتفقت الحكومة المصرية مع دار المندوب السامى على أن تسترد الحكومة المصرية من العملة الفضية ماقيمته ٢٠٠٠٠٠ جنيه بالسعر الرسمى ، ومايزيد على ذلك بسعر ٧٠٪ من القيمة الاسمية .

وعندما أرادت الحكومة المصرية تنفيذ هذا الاتفاق لم تقبل حكومة فلسطين الأخذ بما قبلته دار المندوب السامى وألحت فى عرض المسألة من جديد على بساط البحث بدعوى أن الحكومة المصرية قد ربحت من أوراق البنك ما يوازى قيمة تشغيل نقودها بسعر ٣,٥٪ مدة عشر سنوات ، وأن العادة قد جرت بأن الحكومات لا تقبل إنقاص قيمة نقدها ، وطلب وزير المالية من مجلس الوزراء النظر فى الموضوع . فقرر المجلس التمسك بالاتفاق نظرا لما يترتب على تعديله من خسارة للحكومة المصرية تقدر بمبلغ عشرين ألف جنيه[٥٣] .

وقد حدث خلال حكم وزارة محمد محمود الأولى حدث هام فى فلسطين وهو وقوع انتفاضة البراق فى أغسطس ١٩٢٩ والتى شملت فلسطين جميعها ، ويرجع السبب المباشر للانتفاضة إلى محاولة الصهيونيين التمتع بحقوق جديدة لهم فى منطقة حائط البراق إضافة إلى ما كان المسلمون قد سمحوا لهم به فى مراحل سابقة(**) .

ولعل ما يلفت النظر أن محاضر مجلس الوزراء قد خلت تماما من أية إشارة إلى موضوع انتفاضة البراق ، لكن الحكومة أذاعت بلاغا فى أوائل نوفمبر ١٩٢٩ أعلنت فيه أنها تقف موقف الحياد من اضطرابات فلسطين . وكانت بعض الصحف قد نشرت حديثًا منسوبا إلى قنصل مصر فى فلسطين فأعلنت الحكومة فى بلاغ رسمى أن القنصل وقف من الاضطرابات الأخيرة «موقف الحياد الواجب»(٥٤) .

ويتضح من متابعة ما نشر من بلاغات ومقالات فى ذلك الوقت أن موقف الحكومة كان ينبنى على نظرة إنسانية للموضوع أكثر منها نظرة سياسية واعية .

فلقد عبرت جريدة السياسية ـ الصحيفة الرسمية للحكومة ـ فى مقال لها فى أعقاب الانتفاضة عن هذا المعنى فكتبت تقول : «إن مصر لا تعرف الطوائف ولا تريد أن تعرفها ، وأنه إذا كان من الطبيعى أن تتألم مصر كل الألم لما يصيب جارتها التى تجمعها بها روابط وتقاليد تاريخية وثيقة من الخطوب والمحن فإنها لاتعبر فى ذلك عن نعرة طائفية أو دينية ، وإنما تعبر عن وجهة قومية وإنسانية قبل كل شىء ، وإنها لذلك تنكر هذه الدعوة الطائفية التى حاول أن يروجها فى مصر بعض اللجان أو الأفراد الذين يشتغلون فى القاهرة بالقضية العربية ، وذلك بإذاعة منشورات تصور الحوادث الفلسطينية فى صورة مثيرة ، واستفزاز البسطاء والعامة باسم الدين ونصرته ، وإنه لما كانت هذه الدعوة وأمثالها تعتبر عبثًا بسكينة مصر التى لا تفرق بين الطوائف ، والتى تضم كتلتها المصرية مسلمين ونصارى ويهود معًا ، فإنه يجب القضاء عليها فى المهد صونا لسكينة البلاد ونظامها» .

ولم يقف الأمر عند حد البيانات أو المقالات المعبرة عن وجهة نظر الحكومة ، فقد قامت إدارة الأمن العام بمهاجمة بعض اللجان التى تعمل للقضية العربية ، وصادرت طائفة من منشوراتها فى هذا الشأن ، وأحالت الموضوع للنيابة العامة(٥٥) .

وإذا كان هذا الموقف يعبر من ناحية عن تلك الرعاية التى كانت تحظى بها الأقليات فى مصر ـ وماتزال ـ فهو يعبر من ناحية أخرى عن أن النظرة الرسمية إلى ما كان يحدث فى فلسطين فى ذلك الوقت كانت نظرة لاترتفع إلى مستوى الفهم السياسى الناضج ، فحماية أبناء الأديان المختلفة فى مصر شىء ، وتحديد الموقف من سياسة الوطن القومى التى كانت تطبقها الإدارة البريطانية المنتدبة فى فلسطين شىء آخر ، وهو ما تجنبت الحكومة المصرية الإقدام عليه حتى ذلك الوقت حرصًا على علاقتها الودية مع بريطانيا العظمى .

وقد زار وفد يهودى جريدة السياسة فى ذلك الوقت شاكرًا لها دعوتها للروية والاعتدال فى تعليقها على أحداث فلسطين ، وما نوهت به من إنكار مصر وحكومتها لكل نزعة طائفية(٥٦) .

وكانت جريدة السياسة المصرية قد امتنعت عن نشر أخبار ما وقع فى فلسطين ـ خلال انتفاضة البراق ـ من اعتداءات وسلب ونهب لممتلكات العرب بحجة أن نشر تلك الأخبار قد يوصم الجريدة بنعرة الطائفية .

وقد أخطأت الجريدة فى هذا الموقف ، ولا شك ، فقد تصورت أن ما حدث فى فلسطين خلافًا طائفيا بين المسلمين واليهود ، وأن اهتمامها بالموضوع قد يثير شيئا من التوتر الدينى ، مع أن القضية منذ البداية كانت قضية سياسية وليست طائفية ، كما أن العرب فى فلسطين لم يكونوا طائفة مثل اليهود أو غيرهم ، بل كانوا يكونون الأغلبية العظمى لسكان فلسطين ، حيث كان عددهم فى مطلع الحرب العالمية الأولى يشكل حوالى ٩٠٪ من عدد السكان ، ولم تكن الهجرات اليهودية فى مرحلة ما بعد الحرب وحتى انتفاضة البراق ١٩٢٩ قد أثرت تأثيرًا كبيرا على نسبة اليهود

العددية بالنسبة لعدد السكان حيث يتبين من الإحصاءات الرسمية أن أعداد الهجرة اليهودية إلى فلسطين ظلت محدودة نسبيًا طوال السنوات من ١٩٢٠ حتى ١٩٣٢ - باستثناء عام ١٩٢٥ - وأنها بدأت فى التصاعد الكبير اعتبارًا من وصول النازية إلى الحكم عام ١٩٣٣ بما أخل فيما بعد بالتوازن السكانى لفلسطين(***) .

ولم يكن هذا هو موقف جريدة السياسة وحدها ، فقد كانت العديد من الصحف المصرية تنظر إلى أحداث فلسطين نظرة متقاربة من نظرة جريدة السياسة ، وتعتقد أن المسألة الفلسطينية لا خطورة فيها ، وأنه يمكن حلها بالهدوء وتوافر حسن النية .

وأما الصحف الأجنبية المحلية فقد أخذت موقفًا أكثر خطورة إذ قامت بحملة شديدة على العرب والمسلمين واتهمتهم بأبشع ضروب التعصب الدينى .

ولم يكن ذلك من الحقيقة فى شىء ، فما حدث فى فلسطين فى انتفاضة البراق لم يكن اضطهادًا متعمدًا أو منظمًا ولم يكن موجهًا إلى اليهود باعتبارهم يهودًا بل باعتبارهم صهاينة ، بل إن العرب أنفسهم لم يكونوا هم البادئين بإثارة الأحداث ، فقد كانت المظاهرة اليهودية التى اتجهت إلى الحائط يوم ١٥ أغسطس ١٩٢٩ هى التى فجرت الأحداث بعدها ، كما أن العرب لم يقوموا بأى تنكيل أو تشويه بجثث اليهود ، كما أثبتت تقارير إدارة الصحة بعكس اليهود الذين فعلوا ذلك فى أسرة عربية بأكملها . فليس من المبالغة أن نعتبر تلك الانتفاضة إحدى المذابح اليهودية الشهيرة .

ولعل مما يفسر موقف الصحف المصرية المتعاطف مع النشاط الصهيونى فى فلسطين أن قسمًا من كبار الرأسماليين فى مصر كانت مصالحهم مرتبطة بالمؤسسات المالية التى يسيطر عليها اليهود والجاليات الأجنبية فى مصر(٥٧) .

وفى إطار موقف الحكومة المصرية من انتفاضة البراق ، فقد كان هناك تساؤل أثير عما إذا كانت هناك علاقة بين تلك الانتفاضة وبين مشروع المعاهدة المصرية

البريطانية التى كانت موضع البحث فى ذلك الوقت ، أو بمعنى آخر هل كان لتلك الانتفاضة أثر على مشروع تلك المعاهدة؟ .

لقد طرح هذا التساؤل فور حدوث تلك الانتفاضة ، فقد رأى المعارضون للمعاهدة المصرية البريطانية فى تلك الانتفاضة مبررًا لمناهضة تلك المعاهدة بدعوى أن إنقاص الجيوش البريطانية فى مصر يعرض المصالح البريطانية للضياع ويجعل أرواح الأجانب مستهدفة للخطر(٥٨) .

وخشى المسئولون فى مصر أن تؤثر تلك الانتفاضة فى إتمام مشروع المعاهدة فكتبت جريدة السياسة معبرة عن مخاوفها ناصحة الفلسطينيين بالهدوء حتى يتم مشروع الاتفاق «على أن الذى نريد أن نلفت النظر إليه هو الأثر الخطير الذى تحدثه مثل هذه الفورات العنيفة فى شئون الشرق وفى علائقه بالغرب ، وإذا كانت الثورة كما قدمنا ليست سبيلاً طبيعيًا لاسترداد الحقوق الدينية أو السياسية ، فإن أمانى الشعوب الشرقية لم تبق بعد مسائل محلية ، بل غدت ترتبط بسير الأفكار والشئون العالمية ، وأضحى تحقيقها معلقًا فى غالب الأحيان على مبلغ ما تبديه الشعوب الشرقية من تمسك بالسكينة ونبذ للنزاعات الدينية والطائفية التى أصبحت تناقض روح العصر ومبادئه التى تقوم اليوم على فكرة الإنسانية وما تبثه فى نفوس الشعوب الغربية ـ وهى الشعوب الغالبة ـ من دواعى الثقة والطمأنينة على مصالحها ، وإقامة الحجة على هذه الظواهر هو أشد ما يتذرع به المستعمرون للمضى فى استعباد الأمم الشرقية ، ولفلسطين كباقى الشعوب الشرقية أمانيها الوطنية . فالتذرع بالسكينة والأناة والحكمة سلاح ناجح ، أما الثورة الدموية فإنها فى الغالب ترتد إلى عكس الغاية وتسفر عن آثار رجعية» ، وتمضى جريدة السياسة قائلة : «كذلك تحاول الصحف الاستعمارية أن تجد فى حوادث فلسطين سندًا جديدًا تؤيد به دعوتها إلى سياسة الشدة نحو الشعوب الشرقية ، وإلى نبذ السياسة الحرة التي تعتزم أن يسلكها حزب العمال البريطانى نحو الشعوب الشرقية ، والتى انفتحت بوضع مشروع الاتفاق

المصرى الإنجليزى . فهذه العوامل كلها يجب أن تقدر قدرها فى فهم الحوادث ، وأن لا تغيب عن أذهان الشعوب العربية ذرة ، إذ على فهمها الحق يتوقف كثير من الفوز فى إقناع الأمم العربية للغرب بتحقيق أمانيها ومطالبها فى الحرية والاستقلال»[٥٩] .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل إن بعض الصحف الأوربية اشتطت فى تصوراتها ، فذكرت أن مشروع الاتفاق قد أنعش آمال العرب وزاد من جرأتهم حتى أنهم أقدموا على تلك الانتفاضة فى فلسطين[٦٠] .

ولاشك أن فى هذا القول تخيل وافتراء ، فلم يكن هناك علاقة بين تلك الانتفاضة وبين مشروع الاتفاق المصرى الإنجليزى ، فطوال الفترة من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٢٩ كان هناك أكثر من مشروع لمعاهدة مصرية إنجليزية ولم يترتب على تلك المشروعات أية اضطرابات أو انتفاضات فى فلسطين وليس معنى ذلك أن أحداث مصر لم تكن تؤثر فى أمور السياسة فى فلسطين ـ ذلك أمر لاشك فيه ـ بل إن الفلسطينيين كانوا عند مطالبتهم بالاستقلال يربطون بين أوضاعهم وبين أوضاع شقيقاتهم العربيات . ولكن ما أريد أن أوضحه أن مشروع الاتفاق المصرى الإنجليزى لعام ١٩٢٩ لم يكن له تأثير فعال على انتفاضة فلسطين فى ذلك العام . فهناك أسباب عديدة أدت إلى تلك الانتفاضة ، لكن السبب المباشر لها هو محاولات اليهود اكتساب حقوق جديدة بجوار الحائط ، وهو سبب ـ كما سبق أن أوضحت ـ كاف وحده لكى يؤدى إلى حدوث تلك الانتفاضة لما يتعلق بهذه الحقوق من مشاعر دينية وحقوق تاريخية . أى أنه كان من المتوقع أن تقع هذه الانتفاضة سواء كان هناك مشروع اتفاق مصرى إنجليزى أم لم يكن ، لأن حدوث انتفاضة أو ثورة فى بلد ما هو محصلة لأوضاع اقتصادية وسياسية واجتماعية خاصة بهذا البلد ، وإن كان ذلك لا يلغى بالدرجة الأولى أثر العوامل الخارجية على الأوضاع الداخلية للبلدان المختلفة .

وأخيرًا وبعد هذا العرض للموضوعات الخاصة بفلسطين والتى عرضت على

مجلس الوزراء المصرى خلال سنوات العشرينيات منذ صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وحتى انتفاضة البراق فى فلسطين عام ١٩٢٩ ، يتبين لنا أنه لم يكن يعرض على مجلس الوزراء المصرى فى تلك الفترة سوى الموضوعات العادية أو الروتينية باستثناء موضوعات محدودة ذات أهمية مثل اعتراف مصر بالمركز الخاص للحكومة البريطانية فى فلسطين أو انتداب أحمد لطفى السيد لحضور حفل افتتاح الجامعة العبرية فى القدس عام ١٩٢٥ أما ما عدا ذلك من موضوعات روتينية مثل ندب أو إعارة خبراء للعمل فى الحكومة الفلسطينية ، أو عقد اتفاق مؤقت لتسليم المجرمين أو دراسة لشئون الهجرة فى فلسطين عن طريق القطر المصرى ، أو إنشاء قنصليات مصرية فى فلسطين ، أو بحث إجراءات القبض على المتهمين اللاجئين لأى من البلدين أو إبرام اتفاقات تجارية أو قانونية ، فقد كانت تعرض على مجلس الوزراء .

أما الموضوعات ذات الأهمية السياسية مثل حدوث انتفاضة البراق فى فلسطين فى أغسطس ١٩٢٩ فلم يتم عرضها على مجلس الوزراء ، ولو للإحاطة ، لكن الحكومة المصرية أذاعت بلاغًا بموقفها فى هذا الشأن مما يعنى أن موضوعات السياسة الخارجية كانت تترك خلال تلك المرحلة لرئيس مجلس الوزراء أو لوزير الخارجية يعالجانها طبقًا لاتجاهات الحكومة ومواقفها . ولعل مما يؤكد هذا التوجه أن بعض رؤساء الوزراء ـ عبدالخالق ثروت وأحمد زيور فى وزارتيه الأولى والثانية ـ حرص على الاحتفاظ بوزارة الخارجية إضافة إلى رئاسته لمجلس الوزراء[٦١] .

ولاشك أن انشغال مصر بشئون القضية الوطنية خلال العشرينيات قد أسهم فى عدم إعطاء قدر كاف من الاهتمام لشئون القضايا العربية المختلفة .

الهوامش

(١) أبو خلدون ساطع الحصرى ، محاضرات فى نشوء الفكرة القومية ، ص ٢٣٠ .
(٢) السياسة ، ٢٩ سبتمبر ١٩٣٣م ، ص١٢ ، ١٣ ، مقال لمصطفى فهمى عنوانه «موقف مصر من الشرق والشرقيين» .
(٣) الشورى ، ١٢ ديسمبر ١٩٢٨م ، ص١ ، مقال للدكتور محمود عزمى .
(٤) أبو خلدون ساطع الحصرى ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .
(٥) أحمد رمزى ، من وحى فلسطين ، ص٧ ، ٨ .
(٦) المقطم ، ٢١ مايو ١٩٢٠م ، ص٢ .
(٧) المقطم ، ١١ مايو ١٩٢٠م ، ص ١ .
(٨) المقطم ١٤ يونيو ١٩٢٠م ، ص٣ ، حديث لكاتب المقطم فى لندن مع سعد زغلول .
(٩) الرابطة العربية ، السنة الأولى ، ٦ يناير ١٩٢٧م ، ص ٢٧٤ . مقال لأحمد حافظ عوض صاحب كوكب الشرق .
(١٠) الأهرام ، ٩ مارس ١٩٢٣م ، ص١ ، مقال لمنصور فهمى .
(١١) الاستقلال ، ١٣ سبتمبر ١٩٢٢ ، ص٣ .
(١٢) مكتبة الهيئة العربية العليا بالقاهرة ، الكراسة الثانية ، خطاب إلى رئيس الديوان الملكى وكتاب إلى المندوب السامى البريطانى ، ص ١٠٨ .
(١٣) فلسطين ، ٦ نيسان ١٩٢٣ ، ص١ ، مقال لمحمد على الطاهر بعد أن شهد إحدى تلك الحفلات .
(١٤) المقطم ، ٦ أبريل ١٩٢٥م ، ص٥ .
(١٥) محضر جلسة ٢٥ مارس ١٩٢٢م ، الموضوع رقم ١٨ .
(١٦) إميل الغورى ، المؤامرة الكبرى ، الطبعة الأولى ١٩٥٥م ، ص ٥٤ .
(١٧) محضر جلسة ٢٥ أبريل ١٩٢٢م ، الموضوع رقم ١١١ .
(*) كانت وزارة محمد توفيق نسيم باشا الأولى من ٢١ مايو ١٩٢٠م إلى ١٦ مارس ١٩٢١م ، ولذلك فهى لا تدخل ضمن إطار بحثنا .
(١٨) محضر جلسة ٥ أبريل ١٩٢٣م ، الموضوع رقم ٥٨ .
(١٩) محضر جلسة ٢٦ أغسطس ١٩٢٣م ، الموضوع رقم ٥٩ .
(٢٠) محضر جلسة ١١ ديسمبر ١٩٢٣م ، الموضوع رقم ٧٣ .
(٢١) محضر جلسة ٢٩ يونيه ١٩٢٥م ، الموضوع رقم ٢٥ .
(٢٢) محضر جلسة ١٦ ديسمبر ١٩٢٥م ، الموضوع رقم ٤٦ .
(٢٣) محضر جلسة ٢١ يناير ١٩٢٦م ، الموضوع رقم ٤٠ ؛ ومحضر جلسة ٢٦ يناير ١٩٢٦م ، جلسة خاصة .
(٢٤) محضر جلسة ٢٦ يناير ١٩٢٦م ، جلسة خاصة .
(٢٥) فلسطين ، ٢١ شباط ١٩٢٦م ، ص١ .
(٢٦) محضر جلسة ٢ مارس ١٩٢٦م ، الموضوع رقم ٥ .
(٢٧) محضر جلسة ٦ أبريل ١٩٢٥م ، الموضوع رقم ٦ .

(٢٨) فلسطين ، ٣١ آذار ١٩٢٥م ، ص٢ .
(٢٩) السياسة ، ٧ أبريل ١٩٢٥م ، ص ٢ .
(٣٠) فلسطين ، ٣١ آذار ١٩٢٥م ، ص٢ .
(٣١) الشورى ، ٢ أبريل ١٩٢٥م ، ص١ .
(٣٢) فلسطين ، ٣ نيسان ١٩٢٥م ، ص٣ .
(٣٣) السياسة ، ٥ أبريل ١٩٢٥م ، ص٥ .
(٣٤) عبد الرحمن عبد الوهاب ياغى ، الأدب الفلسطينى الحديث حتى النكبة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ص١٨٢ .
(٣٥) الشورى ، ٢٢ أبريل ١٩٢٦م ، ص٤ .
(٣٦) الشورى ، ٣٠ أبريل ١٩٢٥م ، ص٤ ؛ المقطم ، ١٨ أبريل ١٩٢٥م ، ص٨ .
(٣٧) فلسطين ٥ آيار ١٩٢٥م ، ص ٥ .
(٣٨) فلسطين ، ٥ آيار ١٩٢٥م ، ص ١ .
(٣٩) الشورى ، أول أبريل ١٩٢٦م ، ص ٢ .
(٤٠) الشورى ، ٢٢ أبريل ١٩٢٦م ، ص ١ .
(٤١) الشورى ، أبريل ١٩٢٨م ، ص ٤ .
(٤٢) محضر جلسة ٢٠ يناير ١٩٢٧م ، الموضوع رقم ١٥ .
(٤٣) محضر جلسة ٢٧ يناير ١٩٢٧م ، الموضوع رقم ٤ .
(٤٤) محضر جلسة ٣١ مايو ١٩٢٧م ، الموضوع رقم ٩٦ .
(٤٥) محضر جلسة ٣ ديسمبر ١٩٢٧م ، الموضوع رقم ٢٠ .
(٤٦) محضر جلسة ١١ أبريل ١٩٢٨م .
(٤٧) محضر جلسة ٢٣ مايو ١٩٢٨م ، الموضوعان رقم ١١٦ ، ورقم ١١٧ .
(٤٨) محضر جلسة ١٤ أغسطس ١٩٢٨م ، الموضوع رقم ٦ .
(٤٩) محضر جلسة ١٣ سبتمبر ١٩٢٨م ، الموضوع رقم ٧١ .
(٥٠) محضر جلسة ٢٧ أكتوبر ١٩٢٨م ، الموضوع رقم ١٥ .
(٥١) محضر جلسة ٢٧ أكتوبر ١٩٢٨م ، الموضوع رقم ٩٧ .
(٥٢) محضر جلسة ١٦ مارس ١٩٢٩م ، الموضوع رقم٣ .
(٥٢) محضر جلسة ١٦ مارس ١٩٢٩م ، الموضوع رقم٣ .
(**) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى الفصل الخامس من كتابنا «الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩١٧ إلى ١٩٣٦» .
(٥٤) المقطم ، ٥ نوفمبر ١٩٢٩ ، ص ١ ، بلاغ رسمى .
(٥٥) السياسة ، ٤ سبتمبر ١٩٢٩م ، ص ١ .
(٥٦) السياسة ، ٢ سبتمبر ١٩٢٩م ، ص ٤ .
(***) تقدر المصادر المختلفة أعداد الهجرات اليهودية إلى فلسطين فى السنوات من ١٩٢٠ إلى ١٩٣٣م طبقا لما يلى :

١٩٢٠	٥٥١٤	
١٩٢١	٩١٤٩	
١٩٢٢	١٧٨٤٤	
١٩٢٣	٧٤٢١	
١٩٢٤	١٢٨٥٦	
١٩٢٥	٣٣٨٠١	
١٩٢٦	١٣٠٨١	ونزح منها أكثر من سبعة آلاف منهم
١٩٢٧	٢٧١٣	ونزع منها حوالى خمسة آلاف
١٩٢٨	٢١٧٨	ونزح منها ٢١٦٨
١٩٢٩	٥٢٤٨	
١٩٣٠	٤٩٤٤	
١٩٣١	٤٠٧٥	
١٩٣٢	٩٥٥٣	
١٩٣٣	٣٠٣٢٧	
١٩٣٤	٤٣٢٥٩	
١٩٣	٦١٨٥٤	

ـ الحكومة البريطانية ، تقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التى وقعت فى شهر آب ١٩٢٩م ، ص ٣١ .

ـ الحكومة البريطانية ، تاريخ فلسطين السياسى تحت الإدارة البريطانية ، ص ١٤ ، ١٥ .

- The Secretary of State for The Colonies: Palestine Royal Commission. Report, pp. 79. 279.
- Report by His Majesty's Govermment in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestine and Trans-Jordan for year 1935, P. 7.

(٥٧) طارق البشرى ، «قضية فلسطين والحركة الوطنية المصرية» ، مقال بمجلة الكاتب ، سبتمبر ١٩٦٧م ، ص٦٦ .

(٥٨) المقطم ، ٥ سبتمبر ، ١٩٢٩م ، ص١ .

(٥٩) السياسة ، ٣١ أغسطس ١٩٢٩م ، ص١ .

وكانت السياسة قد ذكرت فى عددها الصادر فى ٢٨ أغسطس ١٩٢٩م ، أن جريدة المورننج بوست التى عرفت بنزعتها الاستعمارية قد كتبت مقالا حاولت فيه أن تجد فى حوادث فلسطين دليلا جديدا على خطأ السياسة التى يتبعها حزب العمال البريطانى فى مصر ، وتزعم أن تخلى بريطانيا عن نفوذها فى مصر يعرض المصالح البريطانية للضياع .

(٦٠) المقطم ، ٢٥ سبتمبر ١٩٢٩م ، ص٣ ، من حديث للأمير شكيب أرسلان مع مندوب المقطم .

(٦١) انظر يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص٢٣٧ وما بعدها .